

## غرف عاملات المنازل: الهندسة المعمارية العنصرية

تقوم الممارسات المعمارية المعتمدة في لبنان على أساس عنصري. يتجلى ذلك بوضوح في تصميم غرف عاملات المنازل بشكل لا يؤثر على المساحة المستغلة للشقة، إذ إن متوسط مساحة الغرفة لا يتجاوز 5 أمتار مربعة، وغالباً لا تكون هذه الغرفة صالحة للسكن ولا تتوافر فيها المرافق اللازمة أو النواذير! هكذا يتم تجسيد الميول العنصرية في «كهوف» معزولة داخل المنازل



5 أمتار مربعة هي متوسط مساحة غرف الخدماء المنزلية (مروان طحطح)

في دراسة له بعنوان "5 أمتار مربعة لغرفة عاملة المنزل: العنصرية اللبنانية والنوع الاجتماعي في العمارة - فشل الهندسة المعمارية" تتعمق دراسة سعد بالحالة اللبنانية لسببين أساسيين هما: أولاً أن حصة الفرد من المساحة تعتبر من أدنى المعدلات في العالم، وثانياً قانون البناء النيوليبرالي الذي يعتمد تغليب المصلحة المادية للمطور العقاري على حساب نوعية بيئة البناء. فالبنائي السكنية الخاصة و"الغيايات" البورجوازية هي "مواقع أساسية لمزيج واقعي من الذوق المحلي والحد الأقصى من استغلال مساحة الأرض، مع خلفية من قانون عنصري، ينتج منها مساحات سكن للعمال والعاملات تكون في أحسن الأحوال دون المستوى المطلوب، وغالباً ما تكون ظالمة".

### أيضاً الشوفي

5 أمتار مربعة هي متوسط المساحة التي يظن المهندسون المعماريون والعائلات اللبنانية أنها تكفي لتقطن فيها عاملة في الخدمة المنزلية. هكذا، يترجم هؤلاء عنصريتهم الهندسية تجاه العمال الأجانب، وتحديداً العاملات في الخدمة المنزلية، بحيث يتم "رميهن" في غرف منعزلة، ضيقة وخالية من النواذير كانت بالأساس مخصصة لأن تكون غرف تخزين أو غرف غسيل، وبالتالي غير مؤهلة للسكن. التصميم الهندسي لغرف العاملات في المشاريع التي تُبنى حالياً، ينطوي على عنصرية مخيفة تعكس معاني جديدة في تعزيز نبذ هذه الفئة، وهذه الهندسة العنصرية تتركز على قانون البناء اللبناني الذي يجسد، عبر ممارسات معينة في مجال العمارة اللبنانية المعاصرة، مظاهر ملموسة من العنصرية المؤسسية ضد عاملات المنازل الأجنبية. فإقصاء عاملات المنازل من قانون العمل ينعكس بإقصائهن أيضاً من الحصول على مساحات سكنية لائقة ضمن فئة واسعة من المباني المخصصة للسكن، وفق ما ينطلق منه المهندس المعماري باسم سعد

تظهر الخرائط التي أخذها سعد من مشروعين سكنيين لا يزالان قيد البناء، نموذجين متباعدين من الممارسات. الأول يمثل النموذج "السخي" الذي يعد، للأسف، أفضل سيناريو حالي يمكن للعاملة أن تتطلع إليه في المشاريع المشيدة حديثاً، حيث قام المهندس بتوفير غرفة بمساحة 5,2 أمتار مربعة مع نافذة لائقة، من أصل 187 متراً مربعاً

### مؤشر

## 1,9 مليار دولار حجم الصادرات الصناعية اللبنانية

1,9 مليار دولار، بلغ حجم الصادرات الصناعية اللبنانية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، وفق إحصاءات وزارة الصناعة اللبنانية. وبذلك تكون الصادرات الصناعية قد سجّلت انخفاضاً سنوياً بنسبة 15,67% مقارنة مع العام الماضي، حين بلغ حجم الصادرات الصناعية آنذاك 2,25 مليار دولار خلال الفترة نفسها.

يعود هذا التراجع، بشكل رئيسي، إلى انخفاض صادرات منتجات صناعة الأغذية بنسبة 9,87% التي بلغت نحو 337,7 مليون دولار. كذلك انخفضت صادرات منتجات الصناعة الكيماوية بنسبة 22,60%، ليصل حجمها إلى 328,4 مليون دولار. هذا الأمر ترافق مع تراجع صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 24,99%، أي ما يُقدَّر بنحو 60 مليون دولار، ووصل حجم هذه الصادرات إلى نحو 181,3 مليون دولار.

على صعيد آخر، تراجعت فاتورة استيراد الماكينات الصناعية بنسبة 3,28%. إذ بلغت فاتورة الاستيراد العام الماضي نحو 189,3 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى، في حين أنها بلغت خلال الأشهر التسعة الأولى خلال هذا العام نحو 183,1 مليون دولار.

1,9 مليار دولار حجم الصادرات الصناعية اللبنانية

انخفاض سنوي بنسبة

15,67%

يعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2016

انخفاض

(الصادرات)



منتجات صناعة الأغذية بنسبة 9,87% بلغت 337,7 مليون \$



منتجات الصناعة الكيماوية بنسبة 22,60% وصلت 328,4 مليون \$



المعادن المصنوعاتها بنسبة 24,99% تُقدَّر بـ 60 مليون \$

تصميم رامي عليات